

العنوان:	السياسة الخارجية للبحرين : النشأة و التأسيس ، المحددات و التحديات
المصدر:	مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية
الناشر:	رضوان العنبي
المؤلف الرئيسي:	البوعيينين، أحمد سعد عبدالله
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	يناير
الصفحات:	81 - 99
رقم MD:	484813
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	حرية التعبير ، البحرين، السياسة الخارجية ، العلاقات الخارجية ، النظم السياسية ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، الاستعمار البريطاني، الخليج العربي ، البترول ، الدستور
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/484813

السياسة الخارجية للبحرين

النشأة والتأسيس-المحددات والتحديات

أحمد سعد عبد الله البوعيين

طالب باحث في العلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سلا

جامعة محمد الخامس / السويسي

مقدمة:

هناك أوجه من التشابه بين الدول العربية بمنطقة الخليج العربي في النظم السياسية والاجتماعية والبحرين تميزت عن هذه الدول كونها دولة ذات نظام سياسي فريد من نوعه^{٢٠١} وهذا مرده إلى ما شهدته البحرين من حراك سياسي شعبي ومدخل العشرية الثانية من القرن الماضي وصولا للتجربة الديمقراطية الحديثة مع بداية هذا القرن مما أعطي البحرين طابع سياسي نموذجي في المنطقة^{٢٠٢} وعليه فإن التحول الديمقراطي في البحرين منذ بداية القرن الماضي لم يأتي من فراغ بل جاء وتطلع الدولة لمستقبل سياسي واعد يضمن سيادة القانون وممارسة الحريات ورعاية حقوق الإنسان وعلاقات خارجية متميزة قائمة علي مبدأ حسن الحوار والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول^{٢٠٣}.

٢٠٠ د. محمد بن جاسم العتم، رؤية إستراتيجية لتطور المجتمع البحريني، مركز البحرين للدراسات والبحوث، مطبعة أول، البحرين ٢٠٠٩، صفحة ٢١.

٢٠١ د. محمد نعمان جلال، النظام السياسي البحريني- الإصلاح في إطار الهوية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين ٢٠٠٧، صفحة ٣٥.

٢٠٢ أمل الزباني، البحرين من سنة ١٩٧٣-١٩٨٣، مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، بيروت ١٩٧٣، صفحة ٨٥.

٢٠٣ من إصدارات وزارة الإعلام- مملكة البحرين، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، المطبعة الحكومية، البحرين، ٢٠٠٤، صفحة ١٧.

ولعل من أهم التساؤلات التي قد تتبادر إلينا والبحرين تتقدم نحو مستقبل سياسي مشرق وإلى علاقات دولية واسعة الأفق ما يلي: كيف كانت العلاقات الخارجية للبحرين وهي تحت الوصاية العثمانية والبريطانية فيما بعد؟ والتقارب بين البحرين ودول الجوار الجغرافي، هل يمكن أن نطلق عليه علاقة دولية وهي ما زالت تحت الوصاية الأجنبية؟ وكيف أثرت هذه العلاقات على سياسة البحرين الخارجية بعد استقلالها؟ ماذا لو البحرين انضمت إلى اتحاد إمارات الخليج العربي التسع؟ وماذا عن الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تربط البحرين ببريطانيا؟ والمطالب حول تبعية البحرين للدولة الإيرانية.

فتلك التساؤلات التي قد نستطيع من خلالها تناول موضوع هذه الدراسة بشيء من التحليل والتمحيص وكيف كان لها التأثير على سياسة البحرين الخارجية وعلاقاتها الدولية؟

ومن هذا المنطلق، وكون البحرين أرخبيل من الجزر في الخليج العربي واقعة على الساحل الشرقي لشبة الجزيرة العربية. وللاهمية التي يكتسبها موقعها الجغرافي والذي جعل منها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي^{٢٠٤} ولما هذه الخاصية من تأثير على المشهد السياسي في البحرين، وهي في طريقها إلى تأسيس علاقاتها الخارجية وإصدار دستورها الأول، رأينا تناول كل التساؤلات من خلال المحاور التالية:

- السياسة الخارجية للبحرين-النشأة والتأسيس
- إشكالية الدستور وشكل الدولة وإتحاد الإمارات العربية
- محددات وتحديات السياسة الخارجية للبحرين

^{٢٠٤} أمل إبراهيم الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والأنتلاق الدولي، بدون دار نشر، القاهرة ١٩٩٤، صفحة ١١

إشكالية الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة من خلال اعتبار أن تطور النظام السياسي والدستوري والسياسة الخارجية للبحرين يمثلان المحاور الرئيسية لاختبار مدى التعامل مع الأزمات التي قد تواجه النظام منذ التأسيس وحتى الوقت الراهن، فإلى أي مدى شكل النظام السياسي والتطور الذي طرأ عليه على إيجاد الحلول لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

فمن خلال الإشكالية آنفة الذكر، سوف نتوصل من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي من فرضيات:

أن الأزمات التي واجهت النظام السياسي البحريني منذ التأسيس، ومدخل الألفية الثالثة لا تعد أزمات داخلية، إنما أزمات لها تفاعلات دولية وإقليمية أثرت بشكل مباشر على قدرته في التعامل مع النظام الإقليمي والدولي تجاه تلك الأزمات.

تتمثل السياسة الخارجية لمملكة البحرين بالالتزام بمجموعة من الثوابت القائمة على الاحترام المتبادل والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام الشرعية الدولية واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

تمثل العلاقات الثنائية بين البحرين والدول الأخرى ضمن الدوائر المختلفة اهتماما واسعا على جميع المستويات، لما تمثله اعتبارات الموقع والمسافة والموارد الطبيعية والتكوين الديمقرافي والروابط الاجتماعية والثقافية والدينية للبحرين من ركيزة أساسية في نشأة البحرين الحديثة.

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج التحليلي: يعتمد هذا المنهج على تحليل الأحداث السياسية بشكل علمي وسياسي، وتم استخدامه في تحليل مختلف الأنظمة، فمن خلال هذه الدراسة سوف نحلل دور النظام السياسي

البحريني والسياسة الخارجية في التفاعل مع كافة الأزمات الداخلية والخارجية وإيجاد الحلول المناسبة لتلك الأزمات بما يتوافق وطبيعة العلاقات التي تربط البحرين إقليمياً ودولياً.

- المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج في الدراسات السياسية، لعرض الأحداث السياسية التي حدثت في فترة زمنية معينة بهدف تحليلها للوصول إلى فهم أدق وأعمق لهذه الأحداث، فمن خلال هذا المنهج سوف نستعرض مدى تطور النظام السياسي البحرينى عبر فترات زمنية مختلفة ونشأة وتطور سياسة البحرين الخارجية، حتى نتوصل إلى محصلة تذهب بنا إلى فهم واقع تطور الأحداث المختلفة التي طرأت على النظام السياسي في البحرين.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعريف بالنظام السياسي البحرينى وكيف تطور هذا النظام منذ التأسيس، وظروف مرحلة الاستقلال والأثر الذي صاحب الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج العربى، ومشروع دستور الإمارات التسع وكيف ساهم في رسم طريق إستقلال البحرين السياسى والدستورى.

التعريف بالسياسة الخارجية للبحرين ومدى تأثيرها على النظام السياسى، وتحليل دورها في القضايا الداخلية كاجتماعية وحقوق الإنسان والسياسية والإقتصادية، ومجموعة التحديات والمحددات والتحديات التي تواجه سياسة البحرين الخارجية.

المحور الأول: السياسة الخارجية للبحرين-النشأة والتأسيس:

كانت البحرين ومنذ السنوات الأولى من القرن الماضي من أسبق الدول بالخليج العربي في مجالات التطوير السياسي والاجتماعي والإقتصادي والثقافي^{٢٠٥}، الأمر الذي أعطاهما نوعا من التفوق والأسبقية في مجالات الإصلاح الإداري والتعليم وصناعة النفط^{٢٠٦} وتأسيس العديد من الأندية الأدبية والتي أعطت دون أدنى شك مجالا من الحرية في التعبير عن الرأي^{٢٠٧} وهو ما يؤكد بطبيعة الحال عدم إنعزال البحرين من محيطها الخارجي، بالرغم من معاهدة الوصاية التي وقعتها البحرين مع بريطانيا في ١٨٩٢ والوصاية العثمانية من قبلها^{٢٠٨}

فكيف يمكن أن نقول بأن البحرين لم تكن بمعزل عن محيطها الخارجي في تلك الفترة المتقدمة من تاريخها السياسي؟

أولا: مرحلة الانفتاح الخارجي واكتشاف النفط.

وللإجابة علي هذا التساؤل، وحول انفتاح البحرين علي محيطها الدولي، وهي لا تزال تحت وصاية المستعمر، فقد نري هنا شيئا من التواصل الخارجي بواسطة وسائل أخرى غير دبلوماسية، فظهور البريد والبرق والرغبة في التعليم الجامعي في تلك الحقبة من الزمن كان له الأثر علي علاقات البحرين والخارج، فقد سمحت تلك الوسائل للدولة وإن كانت تحت الوصاية بانفتاحها علي الخارج وتمكن المواطنين لا سيما المثقفون منهم من التواصل الخارجي^{٢٠٩}، إما بالنشر أو بعض المساهمات البسيطة والتي تأخذ في بعض الأحيان أسماء مستعارة^{٢١٠}، خصوصا والمنطقة العربية كانت تواجه حركات قومية في العديد من بلدانها^{٢١١}.

٢٠٥ د. جمال زكريا قاسم، التطور السياسي للبحرين ووصولها إلى الاستقلال- مقالة عملية محكمة- مجلة التاريخ العربي، العدد ٤٢ مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، خريف ٢٠٠٧، صفحة ١٣٥.

٢٠٦ م. محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتية والمذكرات ١٩٢٦/١٩٥٧ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠١٠ صفحة ١٣.

٢٠٧ م. مبارك بن راشد الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح- رجل من أرض الحياة ١٨٤٧-١٩٤١، المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام- دولة البحرين، ١٩٨٦ صفحة ١٣٦.

٢٠٨ د. أحمد زكريا الشلق، المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني في البحرين (من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١) مجلة التاريخ العربي، العدد ٤٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، خريف ٢٠٠٧، صفحة ١٥٥.

٢٠٩ أمل الزباني، البحرين من سنة ١٩٧٣-١٧٨٣، مرجع سابق صفحة ٩٠.

٢١٠ م. محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتية والمذكرات، مرجع سابق صفحة ١٩٢.

٢١١ أمل الزباني، البحرين من سنة ١٩٧٣-١٧٨٣، مرجع سابق صفحة ٨٩.

ومع تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي بصفة عامة، شكل اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ نقله نوعيه في رسم العلاقات الدولية المختلفة بين البحرين ومحيطها الدولي^{٢١٢} بعد أن ساد شيء من الاعتقاد لدي شركات النفط الكبرى بأن لا وجود للنفط في الجانب الغربي^{٢١٣} من الخليج العربي وبالرغم من صغر المساحة الجغرافية للبحرين إلا إنها أصبحت محط أطماع العديد من شركات النفط الكبيرة، وهذا بطبيعة الحال لم يأتي من فراغ وإنما كان للرفض الشديد الذي واجهته تلك الشركات في المنطقة والذي حال دون حصولها علي امتيازات المسح والتنقيب عن النفط^{٢١٤}.

فكيف ساهمت تلك الظروف في تأسيس السياسية الخارجية للبحرين؟

فبعد اكتشاف النفط في العام ١٩٣٢ وتصديره للخارج في العام ١٩٣٤، بات واضحاً الأثر الإيجابي في تأسيس القاعدة الصلبة للسياسة الخارجية للبحرين^{٢١٥}، خصوصاً بعد الامتيازات التي حصلت عليها الشركات البريطانية والأمريكية من قبل شيخ البحرين^{٢١٦} ولكن هناك أمر ما لبثت وأن تتجاوز البحرين مخاطرة وإلا ظهر علي سطح المشهد السياسي البحريني بأية صورته، فالمطالب الإيرانية بتبعية البحرين والسيادة عليها بما تمتلك من ثروة نفطية متواصلة، حيث أعلنت من جانبها بأن البحرين تشكل الإقليم الرابع عشر التابع لها وشجعت التسلسل السكاني لتلك الجزيرة العربية، أمراً أزعج شعب البحرين وحكامهم^{٢١٧}، ويتطلب وقفه مهمة وجادة في دحض كل تلك الإدعاءات الإيرانية بكل الوسائل باعتبارها خطراً يمس الأمن القومي للبحرين، وهو ما سوف نتطرق إليه في سياق متقدم من هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة بأن البحرين وفي تلك الفترة الزمنية وما قبلها شهدت العديد من الحركات الوطنية الراضية للمزاعم الإيرانية والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للبلاد^{٢١٨}، ومع بدء الحرب العالمية الثانية لم

٢١٢ د. أحمد زكريا الشلق، المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني في البحرين (من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١) مرجع سابق صفحة ١٦٠.

٢١٣ جون جي ولينكسون، حدود الجزيرة العربية- قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مرجع سابق صفحة ٢٠٩.

٢١٤ ومع تلك السياسات التي كانت تنتهجها شركة نفط فارس إلا بحثت على دعم حكومة صاحب الجلالة في الحصول على الامتيازات في أراضي المحميات البريطانية، وعندما حصلت على الدعم اللازم تقررت تلك الشركات من شيوخ المنطقة، فوجدوا عدم القبول من قبلهم ومعارضة بعد القبائل في الظاهرية والبريمي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى التقرب من شيخ البحرين بقصد مساعدته بتطوير الثروات البحرية والمائية للبحرين، وثناء تلك العملية تم إقناع شيخ البحرين وبعد فترة وجيزة بأن يرفع ترخيص التطوير والبحث على امتياز كامل.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: جون جي ولينكسون، حدود الجزيرة العربية- قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مرجع سابق صفحة ٢١٠.

٢١٥ مي محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتية والمذكرات، مرجع سابق صفحة ١٦٣.

٢١٦ مي محمد الخليفة، تشارلز بلغريف- السيرة الذاتية والمذكرات، مرجع سابق صفحة ١٦٤.

٢١٧ علي أباحسين، جوانب مضيق من الصلة التاريخية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، مجلة التاريخ العربي، العدد ٢٠٤، ٢٠٠٤، صفحة ١٤٥.

٢١٨ مبارك بن راشد الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزغ ١٩٤١-١٨٤٧، مرجع سابق صفحة ١٨٩.

يكن هناك من مفر سوي الأمر بأمر الوصي على شؤون البلاد الداخلية، مما زاد نفوذ المعتمدين السياسيين وموظفيهم^{٢١٩}، وأعطى نوعاً من الشعور الوطني المعادي للنمو والازدهار الذي تشهده البلاد وخصوصاً في علاقاتها الخارجية^{٢٢٠}، فكيف كان وضع البحرين وبقية إمارات الخليج العربي، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؟

ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فتح إنتصار الحلفاء مع الحرب شهية بريطانيا المحتملة لزيادة وتوطيد نفوذها في البحرين علي وجه الخصوص، فقد تم نقل المقيمه البريطانية من بوشهر إلى البحرين وأصبحت منذ ذلك الوقت قاعدة للوجود البريطاني في الخليج العربي^{٢٢١}، الأمر الذي أدى إلى تنامي الحس الوطني والوعي السياسي الرفض للاحتلال البريطاني للبحرين وتدخله في الشأن الداخلي^{٢٢٢}، واستمرت بريطانيا في فرض سيطرتها ونهب خيرات إمارات الخليج العربي عموماً والبحرين علي وجه الخصوص، إلى أن قررت في العام ١٩٦٨ الانسحاب من بعض مستعمراتها في العالم وبما فيها منطقة الخليج العربي^{٢٢٣}.

فقرار بريطانيا الانسحاب من الإمارات العربية بما فيها البحرين، وضعها أما مسؤوليات عده ومن أهمها مشروع اتحاد الإمارات والمطالب الإيرانية المتقدمة عسكرياً بتبعية البحرين^{٢٢٤}، فالطريق أمام البحرين لم يكن بالسهل نحو الاستقلال عن بريطانيا بل كانت هناك العديد من العقبات^{٢٢٥}، فما هي تلك العقبات؟

بطبيعة الحال والبحرين لها موقع إستراتيجي في وسط الخليج العربي؛ كان من المهم علي بريطانيا أن تكون أكثر شدة في التنازل عن البحرين^{٢٢٦}، وفكرة الاتحاد بين إمارات الخليج العربي لم تكن وليدة قرار بريطانيا في العام ١٩٧١، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك وحتى الثلاثينات من القرن الماضي، وقد تجددت بعد ظهور النفط في الأربعينات في قطر والكويت وهو ما شجعتة بريطانيا بالفعل ولكن

٢١٩ محمد القاضي، مملكة البحرين بين ماضيها الحافل ومستقبلها الباسم، التاريخ العربي، العدد ٤٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، خريف ٢٠٠٧، صفحة ١٩٢.

٢٢٠ مي محمد الخليفة، تشارلز بلغريف - السيرة الذاتية والمذكرات، مرجع سابق صفحة ١٦٣

٢٢١ د. أحمد زكريا الشلق، المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني في البحرين (من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١) مرجع سابق صفحة ١٦٢.

٢٢٢ مبارك بن راشد الخاطرة، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح ١٩٤١-١٨٤٧، مرجع سابق صفحة ١٨٣.

٢٢٣ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ٢٠٦.

٢٢٤ أمل الزباني، المرجع السابق صفحة ٢٠٧.

٢٢٥ د. أحمد زكريا الشلق، المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني في البحرين (من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١) مرجع سابق صفحة ١٧٠.

٢٢٦ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ٢١٩.

استبعدت البحرين وقطر علي وجه الخصوص من هذا المشروع^{٢٢٧}، والسبب يكمن في إحكام سيطرتها علي ما تمتلك الدولتين من موقع إستراتيجي مميز في وسط الخليج العربي، ولكي تبعدهما أيضا عن أي تحالفات وتكتلات قد تؤثر علي مصالحها في المستقبل^{٢٢٨}، سعت بريطانيا بكل ما تمتلك من وسائل للضغط علي حكام البحرين^{٢٢٩}.

وفيما يتعلق بالمشروع الاتحادي كان عيسي بن سلمان حاكم البحرين آنذاك من أول الحكام العرب في منطقة الخليج العربي الذين أبدوا الرغبة في الاستجابة لهذا المشروع^{٢٣٠}، وبعد اكتمال المشروع الاتحادي بين الإمارات العربية السبع^{٢٣١} وعلي الرغم من عدم دخول البحرين في ذلك الإتحاد إلا إنها أبدت رغبتها الشديدة في انضمامها لأي دولة اتحادية أكبر في الخليج العربي^{٢٣٢} وعليه تنادت إليها العديد من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي للانضمام إلي تحالفات عدة^{٢٣٣}، إلا إن البحرين كانت وما زالت تنادي بوحدة الصف العربي واضعه في عين الاعتبار ما قد تؤل إليه تلك التحالفات من أثر سلبي علي سياستها الخارجية والتي هي في صدد تأسيسها.

المحور الثاني: إشكالية الدستور وشكل الدولة وإتحاد الإمارات العربية.

بداية سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى المطالب الإيرانية بتبعية البحرين لها، فليس من المعقول أن تتجه البحرين نحو إصدار دستورها الأول وتحديد شكل الدولة الحديث بعد استقلالها عن بريطانيا المحتلة وهناك من يدعي تبعيةها^{٢٣٤}، فعندما قررت بريطانيا الانسحاب من إمارات الخليج العربي

٢٢٧ جان جاك بيري، الخليج العربي، بيروت ١٩٥٩ صفحة ٩١.

٢٢٨ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٢٨.

٢٢٩ في أعقاب تأسيس حلف بغداد جرت محاولات عديدة لاجتذاب الإمارات العربية وعلى وجه الخصوص البحرين والكويت إلى الحلف، فقام رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس بزيارة البحرين في العام ١٩٥٥ للضغط على البحرين وإقناع شيخها دخول الحلف، إلا أن المعارضة الشعبية التي لاقها زيارة رئيس الوزراء التركي للبحرين حالت دون ذلك.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: جان جاك بيري، مرجع سابق صفحة ٩٣.

٢٣٠ محمد القاضي، مملكة البحرين بين ماضيها الحافل ومستقبلها الباسم، مجلة التاريخ العربي، مرجع سابق صفحة ١٩٣.

٢٣١ دخلت الإمارات العربية (أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ومن ثم رأس الخيمة) في اتحاد فيدرالي وأختيرت أبو ظبي عاصمة للإتحاد في العام ١٩٧١. ولم تكن فكرة الإتحاد بين الإمارات العربية (البحرين، قطر، أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان والشارقة) مرتبطة وقرار المحتل البريطاني الانسحاب من منطقة الخليج العربي، بل ترجع تلك الفكرة إلى أبعد من ذلك، فيمكن القول بأن الفكرة ترجع إلى العام ١٩٣٥ عندما جرى حوار بشأن قيام إتحاد بين تلك الإمارات.

لمزيد من الإيضاح أنظر: جان جاك بيري، الخليج العربي، بيروت ١٩٥٩ صفحة ٩١.

٢٣٢ بيان الاستقلال للأمير الراحل في ١٤/٨/١٩٧١.

٢٣٣ أمل إبراهيم الزباني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ٢٢١.

٢٣٤ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٤٣.

في العام ١٩٨٦ في مده أقصاها ١٩٧١^{٢٣٥}، تركت أثرا مختلفة مباشرة وغير مباشرة على المنطقة بشكل عام والبحرين على وجه الخصوص^{٢٣٦}.

فما هي تلك الآثار التي قد تؤثر على مستقبل البحرين السياسي وانطلاقها الدولية؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بد من أن نتعرف في البداية على طبيعة الأثر الذي سوف يتركه الانسحاب البريطاني من المنطقة، فهل هو أثر طويل المدى أم غير ذلك؟

أولاً: أثر الانسحاب البريطاني

فبعد أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها إنقسم العالم بين قطبين اثنين، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وهو ما عرف بالحرب الباردة^{٢٣٧}، وأصبح الغرب أي بريطانيا والولايات المتحدة علي وجه الخصوص ينظرون إلى الانسحاب بنظرات مختلفة، تتمثل في المحافظة علي الهيمنة الاقتصادية للغرب في العالم ككل بما فيها منطقة الخليج العربي مهما كلف الأمر^{٢٣٨} وهذه الهيمنة لا تأتي إلا من إصلاح الاقتصاد الداخلي بعد أن أجهدت الحرب العالمية الثانية اقتصاد أوروبا^{٢٣٩}، فالانسحاب من المستعمرات سوف يؤدي إلى تخفيض نفقات الحرب ويدعم برامج الحكومة البريطانية في ترميم اقتصادها^{٢٤٠}.

ومن جهة أخرى يري الغرب أن انسحابهم من بعض المستعمرات، وبالتحديد منطقة الخليج العربي الغنية بالثروة النفطية والتي يعول عليها اقتصاد بريطانيا وأوروبا، خسارة كبيرة وفادحة قد تؤدي إلى دخول بعض الدول الغير مرغوب فيها للمنطقة^{٢٤١} والحديث هنا عن الاتحاد السوفيتي والصين باعتبارهم

٢٣٥ د. أحمد زكريا الشلق، المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني في البحرين (من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١) مرجع سابق صفحة ١٦٢.

٢٣٦ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٩٣

٢٣٧ د. محمد البراز، السياسة الخارجية للبحرين - المحددات والإنجازات والتحديات، مجلة التاريخ العربي، العدد ٤٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء خريف ٢٠٠٧، صفحة ٢٥٦.

٢٣٨ رياض نجيب الريس، ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦، بورتيكور، لندن، ١٩٧٥ صفحة ٤١ وما بعدها.

٢٣٩ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٩٤.

٢٤٠ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٩٥.

٢٤١ عندما رأت حكومة المحافظين في عام ١٩٧١ قرار حكومة العمال الداعي للانسحاب سوف يؤدي إلى فراغ وحسائر سياسية، عاجلت الموقف بعقد اتفاقية صداقة بين بريطانيا وامارات الخليج العربي،

مكونة من خمس مواد تلخص في بقاء القوات البريطانية لأغراض التدريب وعلى أن تدفع دول الخليج العربي النفقات.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ٢٠٣.

قوي اقتصادية ناشئة في ذلك الوقت^{٢٤٢}، والأمر الآخر الذي تعرفه بريطانيا جيدا هو النزاع الإقليمي ذو الصبغة الطائفية والمذهبية الذي قد ينشأ في المنطقة، وهو ما قد يؤثر على البحرين وسياساتها الخارجية^{٢٤٣}.

ومن هذا المنطلق، كيف كانت وجهات النظر البريطانية والإيرانية بشأن البحرين؟

عندما قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي بات واضحا زوال الخلافات الثنائية بينها وبين إيران فهي تري- أي بريطانيا- بأن وجود وحدة سياسية بحجم إيران في المنطقة سوف يشكل عامل استقرار مهم في المنطقة^{٢٤٤}، وسوف نلاحظ بأن أمور كثيرة سوف تتغير في سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وخصوصا وأن الدولة تتجه إلى إصدار دستورها الأول^{٢٤٥} وما يهمنا الآن وما نحن بصدد التطرق اليه من خلال هذا المحور، هو موضوع المسألة الدستورية والشكل السياسي الذي سوف تتخذه الدولة الحديثة بعد نيلها للاستقلال وسياساتها الخارجية، أي المرحلة الفاصلة بين إعلان الاستقلال وإصدار الدستور الأول للبحرين^{٢٤٦}، أي الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧١ إلى ديسمبر ١٩٧٢، فهناك ثم تساؤلات أصبحت تتردد في أواسط المجتمع البحريني، حول مستقبل البحرين كدولة حديثة تدخل تجربة الاستقلال.

٢٤٢ كانت هناك بعض المخاوف الغربية من تدخل الاتحاد السوفيتي والصين اقتصاديا وعسكريا في منطقة الخليج العربي، خصوصا وإن الاتحاد السوفيتي يبحث عن حلفاء له في المنطقة بعد خروج بريطانيا منها.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ١٩٧.

٢٤٣ محمد البراز، السياسة الخارجية للبحرين- المحددات والإنجازات والتحديات، مجلة التاريخ العربي، مرجع سابق صفحة ٢٤٠.

٢٤٤ أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، مرجع سابق صفحة ٢٤٥.

٢٤٥ د. عبد الرحمن الحميدان النجدي، التطورات السياسية والتحول الدستوري في مملكة البحرين، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الرباط، ٢٠٠٥ صفحة ٣٩٧.

٢٤٦ لقد قامت الصحافة في تلك الفترة باستفتاء يكاد يعكس اتجاهات مختلف فئات المجتمع البحرين، فهناك توقعات على المدى القريب واخري على المدى البعيد، وتتفاوت القضايا المتعلقة بمستقبل البحرين، ولعل من أهم تلك القضايا التنظيم السياسي والمسألة الدستورية.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق صفحة ١٩٩.

فما هو السبب الذي جعل الأمير أن يختار دستوراً مكتوباً للبحرين؟ وما هي ردة الفعل الشعبية

حول هذا المشروع؟

ثانياً: إشكالية مشروع الدستور البحرين الأول ومشروع اتحاد الإمارات

ومهما يكن من أمر حول هذا المشروع، فالمتتبع لتلك الفترة المفصلية من تاريخ البحرين يلاحظ الآراء المتباينة لفئات المجتمع البحريني حول تلك التجربة، وبما أن الشعب هو روح الدستور^{٢٤٧} نري أن شريحة كبيرة من المواطنين عبروا ومن علي منبر الصحافة المحلية عن ضرورة استشارة المؤسسات الشعبية وبطرق عدة^{٢٤٨}، ونستطيع أن نري ومن خلال المطالب الشعبية التي وردت عبر الصحافة المحلية، تطوع شعب البحرين لدستور يضع مسودته مجلس استشاري يرشح أعضائه من ذوي الخبرة والاختصاص الدستوري، بهدف تنفيذ النتائج التي استخلصت من خلال المقابلات الصحافية باعتبارها أساسية وهامة^{٢٤٩}، وعندما نعود إلي التساؤلات التي حددت في مستهل هذه الدراسة والتي من أبرزها من حيث

٢٤٧ أمل الزباني، البحرين من ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣، مرجع سابق صفحة ٢٠٠.

٢٤٨ لقد عبرت الصحافة المحلية بخصوص إعداد مسودة الدستور عن اتفاق وهو استشارة المؤسسات الشعبية وبعده طرق:

- أ. تشكيل لجنة من المواطنين المختصين لتضع الدستور ثم يقوم التمثيل النيابي المقترح مستقبلاً بطرح الدستور للتصويت عليه وإقراره.
- ب. إشراك جميع فئات المجتمع في دراسة مشروع الدستور وإقراره، ليكون ذلك حيز التزام يشد الشعب للارتباط الوثيق بدستوره والذي يتطلب منه الالتزام والاحترام.
- ج. تطرح مواد الدستور المقترحة من قبل السلطة التنفيذية عن طريق وسائل الإعلام كالصحافة مثلاً لاستقطاب الآراء وذلك بواسطة التجمعات الشعبية ولا بأس من إعطاء المجال لشرح روح الدستور للشعب.
- د. وضع الدستور على مرحلتين استشارية والزامية.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق صفحة ٢٠٠.

٢٤٩ لقد استقطبت الصحافة آنذاك آراء متعددة من فئات المجتمع البحريني والتي اعتبرت هامة في طريق الإصلاح والديمقراطية وإقرار الوثيقة الدستورية، ومن أهم تلك الآراء ما يلي:

- أ. الدستور هو الإطار إلى تنظم في خلاله العدالة الاجتماعية للأغلبية من أبناء الشعب.
- ب. يجب أن يكفل الدستور المساواة بين جميع طبقات الشعب باختلاف مراكزهم وإمكاناتهم المادية.
- ج. أن يتضمن الدستور جميع الحريات الأساسية والعامة للمواطن وكل الضمانات الاجتماعية التي نصت عليها وثيقة حقوق الإنسان.
- المصدر الرئيس ماذا عن الدستور، الحلقة الأولى والثانية، جريدة الأضواء البحرينية، عدد ٢٠ يناير و ٢٧ فبراير ١٩٧٢.
- لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق ٢٠٠.

الأهمية والبحرين تتطلع لدستورها الأول "مسألة إتحاد الإمارات التسع^{٢٥٠} والتي كانت من أهم النقاط الخلافية الأساسية التي حالت دون قيامه "الشكل الدستوري للاتحاد"^{٢٥١} وهو ما قد يكون بعكس تطورات شعب البحرين لدستورهم الجديد الذي وعدوا به من ناحية، ومن ناحية أخرى أن شعب البحرين دفع الكثير ومنذ بداية القرن العشرين حتى يصل إلى هذه الغاية.

فعندما واجه مشروع الاتحاد العديد من المشاكل والتي من أهمها الشكل الدستوري للاتحاد^{٢٥٢} الذي لا يكفل البحرين وشعبها المكانة الخاصة والمرموقة بهم بحكم التقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والحضاري، رأت البحرين وبطبيعة الحال أن من مصلحتها الآن الاستقلال، آخذة بعين الاعتبار كل التبعات والمشكلات التي قد تنطوي على مثل هذه الخطوة، أي خطوة الاستقلال-ونظرا لتقدم التنظيم الإداري نسبيا والإمكانيات المتواضعة التي تمتلكها في تلك الفترات، رأت فيها البحرين أساسا تستند إليه ويجعل منها دولة مستقلة.

ومن هنا تبدأ الانطلاقة الحقيقية لأعداد الدستور الأول للبحرين، الدولة الحديثة المستقلة لتي تتطلع نحو تحويل نظامها السياسي التقليدي العربي المعمول به، إلى نظام ديمقراطي متطور الجوانب والزوايا، ويجب أن لا تفوتنا أيضا مسألة في غاية الأهمية والدولة مقبلة إلى دستورها الأول، وهي مسألة

٢٥٠. أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق صفحة ١٥٣ وما بعدها.

٢٥١. أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق صفحة ١٦١.

٢٥٢. أحتدم الخلاف حول الكيفية التي سوف تتشكل منها الهيئات الاتحادية التنفيذية والتشريعية، ففي مجلس الحكام وهو من يمثل السلطة العليا دار جدل عنيف حول ما إذا كانت القرارات تؤخذ بالأغلبية أم بالإجماع، وقد رجح المبدأ الأول وهو ما يدل على تغلب النزعة الذاتية، وكان الخلاف أيضا أشد عن تشكيل الهيئة التشريعية، حيث اقترحت البحرين أن يكون تشكيل المجلس الاستشاري على أساس التناسب وعدد السكان لكل إمارة، بينما رأت عدد من الإمارات الصغيرة أن التمثيل لابد أن يكون بالتساوي، وهذا الخلاف مشهور عند تكوين النظم الاتحادية في مختلف دول العالم، والخلاف حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة والصغيرة، ومن المعروف أن الدستور الأمريكي حل هذا الإشكال وجعل الهيئة التشريعية تتكون من مجلسين، مجلس شيوخ يتكون أعضائه بالتساوي، ومجلس نواب تمثل فيه الولايات حسب عدد السكان.

• لمزيد من الإيضاح أنظر: أمل الزباني، البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٩٧٣ مرجع سابق صفحة ١٦١.

• د. عبد العزيز سليمان نوار ود. عبد الحميد نعني، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ١٩٩٠ صفحة ٨٢ وما بعدها.

مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية للمجتمع البحريني، فهذه الظروف سوف تعكس مدي توافق أي وثيقة من شأنها تنظيم الحياة العامة للمجتمع باختلاف مرجعياته، فاختلاف النظم القانونية نتيجة طبيعية بالدرجة الأولى، ذلك بسبب الظروف والأوضاع السائدة في أي مجتمع^{٢٥٣}، ومبدأ الحرية العامة شرط أساسي إذا ما أرادت البحرين النجاح لمشروعها الدستوري، وعندما نتحدث عن المنطلقات السياسية والاقتصادية للحرية العامة، يبدو لنا الارتباط الوثيق والصلة بين مفهوم الحرية والديمقراطية^{٢٥٤}.

ومن هنا يتبين لنا أنه ليس من المعقول تطبيق أي منظومة قانونية صلحت في مجتمع ما على مجتمع آخر، خصوصاً وإن كانت أوجه الاختلاف متنوعة وكثيرة وتتركز في المرجعية الثقافية^{٢٥٥}، والبحرين سعت نحو إقامة حياة ديمقراطية في مجتمعها ولكن واجهتها بعض الإشكاليات الاجتماعية والثقافية والسياسية^{٢٥٦}.

المحور الثالث: محددات وتحديات السياسة الخارجية للبحرين:

٢٥٣ د. عبد الرحمن الحميدان، التطورات السياسية والتجولات الدستورية في مملكة البحرين، مرجع سابق صفحة ٤٠١.

٢٥٤ محمد بن أحمد الغياط، حق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية في القانون المغربي والمقارن، اليستروكراف، حقوق النشر للمؤلف، الطبعة الأولى، الرباط-المغرب، ٢٠٠٤ صفحة ٣.

٢٥٥ د. عبد الرحمن الحميدان، التطورات السياسية والتجولات الدستورية في مملكة البحرين، مرجع سابق صفحة ٤٠١.

٢٥٦ هنالك بعض الإشكاليات دفعت البحرين إلى التعامل بكل عقلانية في سبيل الخروج بالغاية التي تتطلع إليها، ولعل من أهم تلك الإشكاليات ما يلي:

- أ. اختلاف عدد الممثلين بين منطقة وأخرى، وهذا قد يثير نوعاً من الفوارق الطبقية والطائفية.
- ب. إمكانية الترشح في أي منطقة ومن دون أي إلزامية أن يكون المرشح من نفس المنطقة.
- ج. تفعيل واقع حال المرأة، فالسواد الأعظم من النساء في البحرين كان في عداد الأميات، فكانت مشكلة إثبات الصفة الشخصية بالنسبة لهم مشكلة، والبعض منهم لا يقبل أن توضع صورهن في جوازات السفر، لذلك تم تأجيل حق الانتخاب والترشح إلى ما بعد الانتهاء من مهام المجلس التأسيسي.
- د. عدم السماح للبحرينيين في الخارج في بالإدلاء بأصواتهم، والسبب عدم وجود سفارات للبحرين في جميع الدول التي يتواجد فيها بحرينيون، وبه المرة الأولى التي تقوم بها البحرين بانتخابات.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: د. عبد الرحمن الحميدان، التطورات السياسية والتجولات الديمقراطية في مملكة البحرين. مرجع سابق ٤٠٢.

تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الأفعال وردود الأفعال والنشاطات السلوكية التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية تحقيقاً لأهدافها بالوسائل المتاحة باعتبارها سلوكاً مرتبطاً بهدف معين مقترن بقدرة تأثيره بصانع القرار السياسي^{٢٥٧}، وتعتبر السياسة الخارجية من أهم الأدوات التي تستند إلى خلق رؤية إيجابية لدى الدول الأخرى بغرض الإستثمار والتعاون الإقتصادي وخلق أطر للحوار الثقافي والحضاري مع دول وشعوب العالم المختلفة^{٢٥٨}، وعليه فإن البحرين تولي اهتمام واسع من خلال الجولات والندوات والمؤتمرات والمعارض إلى توضيح حقيقة الأوضاع في البحرين وإنجازاتها وثقافتها والتعريف بالمجالات المختلفة للإستثمار باعتبارها محددات وتحديات^{٢٥٩}.

ومن أهم المحددات والتحديات التي توليها البحرين اهتماماً واسعاً ضمن سياستها الخارجية ما يلي:

أولاً: القضايا السياسية في نطاق السياسة الخارجية للبحرين.

القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين.

تولي البحرين اهتماماً واسعاً من خلال سياستها الخارجية لهذه القضية كونها خطيرة وبالغة الأثر على كافة دول العالم، وإنها تربي في تحقيق ذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والالتزام

٢٥٧ د. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العامة والإستراتيجية القومية، مرجع سابق، صفحة ٢١.

٢٥٨ د. محمد نعمان جلال، محاضرة في الأصول الدبلوماسية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، ٢٠٠٩.

٢٥٩ في ندوة مستقبل العلاقات الخليجية التركية المطالبة باليات عمل خليجية تركية لمواجهة التحديات الإقليمية، جريدة أخبار الخليج، العدد ١٢٥٨٥، ٦ سبتمبر ٢٠١٢، الصفحة الأولى.

بالشرعية الدولية^{٢٦٠}، وتقوم السياسة الخارجية للبحرين على أساس ضرورة استبعاد الأداة العسكرية ويقدر الإمكان في نطاق الصراعات الدولية وتشدد على الوسائل السلمية كحل أو تسوية لكافة الصراعات^{٢٦١}.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

شهدت الحياة السياسية المعاصرة ظاهرة معينة تتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة من قبل الدول الكبرى تحت مظلة ما يسمى بالإنسانية ومواجهة الأوضاع المتزايدة وتأييد من قبل مجلس الأمن، وإن هذه الدول قد فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها^{٢٦٢} ومن هذا المنطلق تقوم السياسة الخارجية للبحرين على اساس رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول استنادا إلى مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومفهوم السيادة الذي قام عليه التنظيم الدولي^{٢٦٣}.

٢٦٠ الرغم من غياب مراكز دراسة وبحث مهيكلة، منصبة على البحث في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ومزودة بالإمكانات اللازمة وتمتع بالاستقلالية الكافية للاضطلاع بدورها في المنطقة العربية عموماً، تجب الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز الدراسات الاستراتيجية في البحرين وفي دول الخليج العربي، مثل مركز البحرين للدراسات والبحوث ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم بالقسط الوفير في تتبع ورصد ودراسة صناعة السياسة الخارجية للدول الخليجية عموماً ومملكة البحرين خصوصاً.

* لمزيد من الإيضاح أنظر: عمر الحسن، نوابت العهد الجديد في البحرين بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، عدد ١٣ أكتوبر ١٩٩٩ صفحة ٧١.

٢٦١ محمد حسن نصر الدين، الدبلوماسية البحرينية واستراتيجية التحرك الفاعل خليجياً وعربياً ودولياً، تقرير وكالة أبناء البحرين (بنا) بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٦٢ د. عبد الله يوسف سهر، جريدة الوطن الكويتية، العدد ١٣١٩٣، ١١ سبتمبر ٢٠١٢، صفحة مقالات سياسية.

٢٦٣ صحيفة الوسط البحرينية- العدد ٣٦٥٠- الثلاثاء ٤ سبتمبر ٢٠١٢، الصفحة الأولى.

ثانياً: مظاهر اهتمام البحرين بالقضايا السياسية

تتمثل مظاهر اهتمام البحرين بالقضايا السياسية من خلال انضمامها الي كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتشكل عضوية البحرين في كافة المنظمات الاقتصادية الدولية والتعاون حجر الأساس لتلك المظاهر^{٢٦٤}.

التوقيع والتصديق على معظم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنمية وتطوير وسائل تبادل المعلومات حول مختلف جوانب الإرهاب مع الدول العربية والإسلامية والصدقية، والالتزام بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب^{٢٦٥} والمشاركة الفاعلة في المنتديات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بالإرهاب^{٢٦٦}.

ثالثاً: مظاهر اهتمام السياسة الخارجية للبحرين في قضايا حقوق الإنسان

تعددت الأسباب التي أدت إلي زيادة الاهتمام بقضية حقوق الإنسان ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

ازدياد دور الجمعيات الحقوقية حول العالم والتي ترصد التطورات الداخلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتزام الدول بها، وللدور الذي تشمله قضية حقوق الإنسان كأحد المداخل المعاصرة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلد معين استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية^{٢٦٧}.

د. محمد نعمان جلال، محاضرة في النظام السياسي البحريني، جامعة العلوم التطبيقية، ٢٠٠٩، البحرين.

٢٦٥ <http://bahrain2day.com/forums/index.php>

٢٦٦ تقرير احباري عن مسيرة العمل المشترك خلال عام بمناسبة الاحتفال بالذكرى ٣١ لقيام مجلس التعاون، ٢١ مايو ٢٠١٢، صادر عن الأمانة العامة لدول الخليج العربية، الرياض.

٢٦٧ تقرير حقوق الإنسان في البحرين رؤية شاملة وإنجازات محققة ٥ مايو ٢٠١٠

إن الالتزام بمؤشرات حقوق الإنسان يعد أحد الوسائل الهامة لجذب الاستثمارات الخارجية التي أساسها النشاط الاقتصادي، وتوقيع الاتفاقيات البروتوكولات التي تهدف إلى احترام حقوق الإنسان والالتزام بها^{٢٦٨}.

وتتمثل المعوقات التي تواجه البحرين في مجال حقوق الإنسان على النحو التالي:

المعوقات الداخلية النابعة من حداثة التجربة الديمقراطية وعدم توفر المنجزات السياسية اللازمة والاستقواء بالخارج، الأمر الذي يزيد من الاستقطاب السياسي السليبي، وتتمثل المعوقات النابعة من البيئة الإقليمية والتي ترجع إلى ٣٠ عما وازدياد حدة التهديدات الأمنية والإشكاليات في عدم تحقيق الأمن والالتزام بحقوق الإنسان^{٢٦٩}.

وتشكل المعوقات الخارجية والتي ترجع إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدام معايير مزدوجة في التعامل من بعض القوي الأخرى، نافذة في غاية الأهمية تتمكن منها الدول والمنظمات الدولية التدخل في الشأن الداخلي للبحرين^{٢٧٠}.

رابعا: القضية الاقتصادية في السياسة الخارجية البحرينية.

لقد اهتمت البحرين اهتماما واسعا بالقضية الاقتصادية في نطاق سياستها الخارجية ولعل من أهم الأسباب ما يلي:

<http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=5465>

٢٦٨ لجنة حقوق الانسان البحرينية، تجسيد عملي لفكر خليفة بن سلمان، تقرير صادر عن مندوبات روسيا اليوم، ٢٤ أغسطس ٢٠١٢

<http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/195746>

٢٦٩ المرجع السابق

٢٧٠ <http://www.bahrainmonitor.com/alraie/r-010-01.html>

كون البحرين دولة محدودة الموارد وتحيط بها دول ذات موارد طبيعية كبيرة، الأمر الذي جعل البحرين تهتم بهذه القضية من خلال السياسة الخارجية لها مع إمكانية استخدام الفائض من هذه الدول، ومحدودية الأرض في البحرين الأمر تطلب إيجاد شبكة من المصالح الاقتصادية مع القوي الكبرى.

إن أي اعتداء على أرض البحرين باهض التكلفة وللأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية في سياق العلاقات الدولية، شجعت البحرين إلى خلق عناصر قوة اقتصادية في حدود الإمكانيات والظروف الموضوعية المحيطة بها^{٢٧١}.

ولا بد الإشارة هنا إلى من أهم القضايا الاقتصادية التي اهتمت بها البحرين من خلال سياستها الخارجية منذ الاستقلال، التنمية الاقتصادية والحصول على المعونات والمساعدات من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية^{٢٧٢}، وتنشيط التبادل التجاري مع مختلف دول العالم وذلك لسد احتياجات البحرين من السلع الرئيسية وإيجاد أسواق للمنتجات البحرين، والاهتمام الواسع بتجارة الخدمات الاقتصادية وذلك من خلال الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به البحرين، والترويج لجذب الاستثمارات للبحرين والتي تشمل رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ونقل الخبرات الإدارية المتميزة^{٢٧٣}.

www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=40&language=BH ٢٧١

٢٧٢ محمد البرار، السياسة الخارجية للبحرين- المحددات والإنجازات والتحديات- مقالة عملية محكمة- مجلة التاريخ العربي، مرجع سابق، صفحة ٢٥٩.

٢٧٣ أنظر الإصدار الأخير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، صفحة ٢١٩.

الخاتمة:

من هنا نرى إن ما شكلته أوجه التشابه بين الدول العربية بمنطقة الخليج العربي في النظم السياسية والاجتماعية، جعل من البحرين أن تحظى بحراك سياسي شعبي مثل مسلكا للتجربة الديمقراطية الحديثة مع بداية هذا القرن، وجاء تطلع الدولة لمستقبل سياسي واعد يضمن سيادة القانون وممارسة الحريات ورعاية حقوق الإنسان وعلاقات خارجية متميزة قائمة علي مبدأ حسن الجوار والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من خلال دستورها الأول، وما جاء به دستور ٢٠٠٢ والمشروع الإصلاحى للملك حمد بن عيسى، الأمر الذي شكل نهجا للسياسة الخارجية في سياق التفاعلات الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلي العديد من الأسباب وأهمها العولمة وتأثيرها علي العلاقات بين الشعوب والتقدم في مجال الاتصالات والمعلومات والخلافات المتعددة، ومن ناحية أخرى زادت المخاطر الناتجة عن الصراعات الدولية الأمر الذي جعل من البحث عن أي أساليب الغير عنيفة لتسوية بعض الخلافات بين الشعوب، وجاءت إحداث التاسع عشر من سبتمبر لتضيف أهمية للسياسة الخارجية وعلي كافة المستويات، وخاصة بعد الهجمة الإعلامية الغربية علي العرب والمسلمون وإصاق كل ما هو إرهاب بالعرب والمسلمون، ومن هنا بدأ التحرك من خلال الدعوة إلي حوار الحضارات والثقافات كبديل للأطروحة القائلة بصراع الحضارات، وقد شاركت البحرين في معظم الحوارات ومنها الحوار الياباني الصيني والحوار العربي التركي، وتأتي هذا المبادرة من الجانب البحريني في سبيل خلق وتوفير الأرضية المشتركة ما بين دول العالم والبحرين وبما يساعد علي خلق مصالح متبادلة وقيام علاقات ثقافية قوية، وعليه فإن المجتمع الدولي يفضل أن تلتزم الدول بالقواعد القانونية المتعلقة بالتعامل مع القضايا الدولية، وفيما يتعلق بموقف البحرين من العديد من القضايا والتي تناولتها هذه الدراسة، فإنها وافقت وصادقت علي جميع الاتفاقيات ذات الصلة وترفض التدخل من قبل الدول الأخرى في الشأن الداخلي للبحرين، الأمر الذي جعل البحرين ترتقي إلي مصاف الدول المتقدمة الداعمة للعديد من القضايا المختلفة.